مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي
المجلد: الثالث العدد: الثاني السنة: 2022
ISSN : 2716-9502
ص 82-108

تاريخ الإرسال: 2022/11/10 تاريخ النشر : 2022/12/28

دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

التمويل الأصغر في السودان نموذجا

The role of Islamic finance in achieving economic development goals -The Islamic microfinance in Sudan as a model-

بواحمد صفية [1]، بن قدور أشواق [2]

Bouahmed safia [1], Benkaddour achouak [2]

[1] جامعة تمنراست (الجزائر)، bouahmedsafia@yahoo.com

[1] university of tamanerasset (Algeria), bouahmedsafia@yahoo.com

[2] جامعة تمنراست (الجزائر)، achouakbenkaddour@yahoo.fr

[2] university of tamenerasset (Algeria), achouakbenkaddour@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فمن ناحية تساهم مختلف أساليب التمويل الاسلامي المقدمة من طرف مؤسسات التمويل الاسلامية في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات الإنتاج والاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك، ومن ناحية أخرى نجد هناك صيغ للتمويل الإسلامي تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الموارد المالية وذلك من خلال الوقف والزكاة والقرض الحسن وهذا ما يؤدي إلى النهوض بالاقتصاديات والمساهمة في بناء مجتمع نامي يعمل على تحقيق ذاته وملتزم بالشريعة الاسلامية.

ولقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتمويل الإسلامي الأصغر وذلك لأنه يلبي طلبات التمويل عليه من قبل أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط بما يساعد على إنشاء مشاريع ومؤسسات صغيرة بموارد مالية قليلة والتي يمكن أن تحقق أرباح متوسطة ولكن بنسبة مخاطر أقل.

المؤلف المرسل: **bouahmedsafia@yahoo.com**

الكلمات المفتاحية: التمويل الاسلامي، التنمية الاقتصادية، التمويل الاسلامي الأصغر.

تصنيفات JEL: E62, O100, E210

Abstract:

This study aims to clarify the role of Islamic finance in achieving economic development goals On the one hand, the various Islamic financing methods provided by Islamic finance institutions contribute to providing the necessary financial resources to finance production and investment operations and thus increase consumption, On the other hand, there are Islamic financing formulas that work to achieve equity in the distribution of financial resources through endowment, zakat and good loan, which lead to the promotion of economies and contribute to the building of a developing society that works to achieve itself and is committed to Islamic sharia law.

In recent times, interest in micro-Islamic finance has increased because it meets the demands of low and middle-income people to create small enterprises and institutions with few financial resources, which can generate medium profits but at a lower risk**.**

Keywords: Islamic Finance, Economic Development, Microfinance.
JEL Classification : E62, O100, E210.

1. مقدمة:

يعتبر التمويل الاسلامي أساس النظام الاقتصادي الحديث ولا يمكن تصور التجارة الدولية الآن بمعزل عنه، كما وأن غالبية شعوب العالم الإسلامي يؤمنون بتحريم الربا، وعليه يقعون في حرج كبير في التعامل مع المؤسسات المالية التجارية نظراً لاعتمادها على النظام الربوي، ومن هنا يبرز دور التمويل الإسلامي لتلبي رغبة المسلمين من سكان العالم العربي والإسلامي وباقي بلدان العالم.

كما وقد أصبحنا الآن في حاجة ماسة إلى بناء إقتصاد إنتاجي حقيقي وإحداث تنمية حقيقية تساعد على نهوض البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية والاقتصاد الاسلامي ككل من خلال مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الحرف والمهن التقليدية والأفراد ذوي الدخل

المحدود على إقامة مشاريعهم وبالتالي النهوض بالواقع الاقتصادي للأفراد والدول الاسلامية.

ومما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للتمويل الاسلامي أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة: يكتسب الموضوع أهميته من أهمية التمويل الاسلامي من جهة وكذلك من أهمية التنمية الاقتصادية والنهوض باقتصاديات الدول ومواكبة التطور الحاصل في شتى المجالات وخاصة قطاع المالية، ومحاولة معرفة مدى مساهمة التمويل الاسلامي الأصغر كأداة من أدوات التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في السودان.

أهداف الدراسة: ويهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على التمويل الاسلامي؛
- التعرف على أهم أهداف ومؤشرات التنمية الاقتصادية؛
- إبراز دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على تجربة التمويل الاسلامي الأصغر في السودان.

وللتعمق في الموضوع ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور رئيسية كالتالي:

أولا: مفهوم التمويل الاسلامي.

ثانيا: مدخل للتنمية الاقتصادية.

ثالثا: دور التمويل الاسلامي في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

رابعا: عرض تجربة التمويل الأصغر في السودان.

2. مفهوم التمويل الاسلامي

1.2 تعريف التمويل الاسلامي

يعتبر التمويل الاسلامي ذلك العلم الذي يدرس مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها واستخداماتها واستثمارها بقصد الاسترباح أو التبرع، بما يحقق منافع الفرد والمجتمع في إطار الشريعة الاسلامية وقواعدها.

حيث يعرفه منذر قحف بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبحه الأحكام الشرعية[1].

ومنه يمكن القول بأن التمويل الاسلامي: هو عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من المؤسسات المالية وذلك من خلال مختلف الطرق والأساليب التي تبيحها الشريعة الاسلامية.

كما نجد أيضا أن التمويل الاسلامي يعتمد على مجموعة من الأسس هي: تحريم الفائدة، حرية التعاقد، التيسير ورفع الحرج، تقاسم الربح والخسارة، التركيز على النشاط الحقيقي.

2.2 قواعد التمويل الاسلامي: ويقصد بها تلك القواعد التي تحكم العمليات التمويلية عبر مختلف الصيغ والمستنبطة من فقه المعاملات في الشريعة الاسلامية وهي[2]:

- **قاعدة التملك:** فالتملك هو الذي يعطي الحق للمالك في الزيادات المتولدة عن الشيء المملوك سواء كانت هذه الزيادات بفعل عوامل طبيعية أو باجتهاد المالك أو بعوامل الطلب والعرض في السوق، كما تتبنى هذه القاعدة قاعدتين أساسيتين هما: الخراج بالضمان والغرم بالغنم.
- **قاعدة الواقعية:** وتعني هذه القاعدة معاملة الاشياء على طبيعتها في أرض الواقع وتقتضي الواقعية قاعدتين فرعتين هما: أن يكون الشيء المملوك قابل للنماء بطبيعته، والقاعدة الثانية هي ارتباط عائد العملية التمويلية بنتائجها الحقيقية أي لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثمار هذا المال.
- **قاعدة التمويل من خلال السلع والخدمات:** أي أن العملية التمويلية يجب أن تمر عبر السلع والخدمات، سواء في انتاجه عن طريق المشاركات أو في تداولها عن طريق البيوع والإجارة.

3.2 مؤسسات التمويل الاسلامي: يمكن تقديم مختلف أساليب التمويل الاسلامي عن طريق عدة مؤسسات مالية من شأنها توفير الموارد المالية لطالبي التمويل الاسلامي والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

أ. **البنوك الإسلامية:** ويقصد بها تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[3]، وذلك في جميع معاملاتها على مستوى البنوك أو أحد فروعها.

أما **النوافذ:** فهي ذلك الجزء من مؤسسة مالية تقليدية (قد تكون فرعاً أو وحدة مخصصة)، التي توفر كلاً من إدارة الصناديق (حسابات الاستثمار) والتمويل

والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما يمكنها تقديم خدمات التكافل أو إعادة التكافل[4].

ب. **السوق المالية الاسلامية:** وهي السوق التي يتم تداول فيها أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية وأبرز هاته الأدوات نجد الصكوك والتي هي عبارة عن تلك الشهادات التي تمثل حق ملكية نسبيًا، أو مجموعة أصول ملموسة وأنواع أخرى من الأصول ويمكن أن تكون هذه الأصول في مشروع معين أو نشاط استثماري محدد متوافق مع الشريعة الإسلامية، وهناك عدة أنواع منها مثل: صكوك المرابحة، صكوك المضاربة،.....الخ، ويزداد الاهتمام بإصدار صكوك الاستثمار والصكوك الخضراء لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إصدار الصكوك الذكية القائمة على سلسلة الكتل، بالإضافة إلى الاهتمام المستمر من قبل السلطات المركزية لإصدار الصكوك السيادية لمواجهة العجز في موازين الدول.

ت. **صناديق الاستثمار الاسلامية:** هي عبارة عن أوعية استثمارية تصدرها بنوك أو شركات استثمار بعد إعداد دراسة جدوى اقتصادية لمشروع ما توضح مكونات الصندوق وقيمته ومن ثم تقسيمه إلى حصص أو صكوك متساوية القيمة[5]، ولقد تزايد عدد صناديق الاستثمار الاسلامية في العالم ليصل مع نهاية سنة 2018 إلى 1292 صندوقا وبقيمة إجمالية قدرت ب 67.4 مليار دولار أمريكي[6].

ث. **شركات التأمين التكافلي:** وهي تلك الشركات التي تقدم خدمات التأمين الاسلامي والذي هو عبارة عن إتفاق بين شركة التأمين الاسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين كحساب أو صندوق التأمين وبين الراغبين في التأمين من شخص طبيعي أو معنوي والتزامه بدفع مبلغ معلوم على سبيل التبرع به وبعوائده لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر[7]، ولقد بلغ عدد مؤسسات التكافل سنة 2019 حوالي 306 مؤسسة بما فيه نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجات التكافل فيما لا يقل عن 45 دولة، كما تعد منطقة جنوب شرق آسيا من أكبر الدول التي بها مؤسسات تكافل تصل إلى 30% تليها دول منطقة مجلس التعاون الخليجي ب 27% ثم منطقة الشرق الأوسط بنسبة 26%، ثم منطقة جنوب آسيا بنسبة

14%، لتأتي منطقة جنوب الصحراء بإفريقيا في الأخير بنسبة 3% فقط من مجموع مؤسسات التكافل[8].

ج. **مؤسسات التمويل الأصغر:** تهدف هذه المؤسسات إلى تقديم خدمات مالية تستجيب لاحتياجات الفئات أو المناطق المحرومة منها لمساعدتها على تحسين مستوى معيشتها وتطوير روح المبادرة والاستثمار لديها.

ح. **مؤسسات إدارة الزكاة والوقف:** وهي عبارة عن مؤسسات مهمتها الأساسية جمع أموال الزكاة والوقف والقيام بتوزيعها على المعوزين والمحتاجين والجمعيات الخيرية، هدفها معنوي أكثر منه مادي.

خ. شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية: وهي عبارة عن شركات أو مؤسسات مالية تقدم مختلف صيغ التمويل مستخدمة أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية في مجال المالية ومتوافقة مع الشريعة الاسلامية وأسس التمويل الاسلامي.

وفيما يلي شرح لصيغ التمويل الاسلامي المقدمة من طرف البنوك الاسلامية.

الجدول1: الأدوات والمفاهيم الرئيسية في صيغ التمويل الإسلامي بالبنوك الاسلامية

صيغ التمويل الاسلامي	التعريف
المضاربة	هي اتفاق بين طرفين يقدم بموجبه البنك رب المال ماله لعميل المضارب ليقوم باستثماره في نشاط مولد للربح، على أن يتم تقسيم الربح بين البنك والعميل المضارب وفقا لحصة يتفق عليها، أما في حالة الخسارة فيخسر المضارب عمله وجهده ويخسر رب المال ماله مع اثبات عدم وجود تقصير من طرف المضارب.
المرابحة	هي معاملة بيع مستخدمة على نطاق واسع بين العملاء والبنوك، المشتري يقترب من البنك للحصول على البضائع بدوره، يشتريها البنك من طرف ثالث (مورد) ثم يعيد بيعها للمقترض بسعر متفق عليه للدفع الفوري أو المؤجل، يقوم البائع بإبلاغ المشتري بتكلفة الحصول على المنتج المحدد ويتم التفاوض على هامش الربح بينهما، عادة ما يتم دفع التكلفة الإجمالية على أقساط.

المشاركة	هي عبارة عن تعاقد بين اثنين على العمل للكسب الأموال أو الاعمال ليكون الربح بينهم حسب الاتفاق وتختلف المشاركة عن المضاربة في كون صاحب الجهد يملك إلى جانب جهده جزء من المال ويتم تقاسم الربح والخسارة حسب الاتفاق عليه مسبقا.
الاجارة	هو عقد يتيح للعميل تأجير أصل معين والانتفاع به لمدة معينة ثم تملكه بعد ذلك لعدم قدرته على شراء هذا الأصل.
الاستصناع	هو عقد بين طرفين البنك وطالب عقد الاستصناع حيث يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات يتم الاتفاق عليها وبسعر وتاريخ تسليم محددين، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الانتاج من تصنيع وإنشاء ولا يشترط في الاستصناع أن يقوم الطرف المتعهد البنك بتنفيذ التصنيع بنفسه ولكن يمكنه أن يدخل طرف ثالث تقوم بعملية تصنيع جزء أو كل السلعة محل التعاقد.
المزارعة	وهو عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها مع اقتسام الزرع بينهما فهي عقد شراكة بين مالك الأرض والعامل عليها.
المساقاة	ويستخدم البنك الاسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الاراضي لزراعتها فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي اللازمة لذلك، تقوم على أساس بذل جهد من العامل في رعاية الاشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية، وعلى أساس أن يتم توزيع الناتج بينهما بنسبة متفق عليها.
المغارسة	وهي دفع الأرض إلى من يغرسها بالأشجار ويعتني بها، مع اقتسام الثمار بينهما.
السلم	تعد من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء مقابل شراء منتجاتهم ودفع اثمانها حالا على أن يكون الاستلام فيما بعد لأجل معلوم، أي هو بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه استلام السلعة في وقت لاحق مستقبلا.
القرض الحسن	وهو عبارة عن تقديم البنك الاسلامي مبلغا من المال لفرد من الأفراد أو أحد عملائه ولو كان شركة أو مؤسسة حيث يضمن المستفيد سداد القرض الحسن دون تحمل أية أعباء، أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ، بل يكتفي البنك الاسلامي باسترداد أصل المبلغ فقط.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Barbara Casu, Claudia Girardone, Philip Molyneux: **Introduction to Banking**, **p: 125-126.**

2.4 تطور التمويل الاسلامي:

لعل المتتبع لتطور المالية الاسلامية حول العالم يلاحظ الاهتمام المتزايد بالتمويل الاسلامي ومختلف الصيغ والأساليب التي يقدمها عبر مختلف مؤسساته، ونلاحظ من الجدول الموالي أن هناك تزايد في حجم اعتماد المناطق للصكوك تشكل ما قيمته 544 مليار دولار سنة 2019 مقارنة ب 775 مليار دولار سنة 2021، والصناديق الاستثمارية حيث كانت قيمتها سنة 2019 ب 103 مليار دولار لتصبح 154 مليار دولار سنة 2021، كذلك الأمر بالنسبة للتكافل 28 مليار دولار سنة 2019.

كما يقدم الجدول الموالي تفصيلاً جغرافياً لتوزيع التمويل الاسلامي ومدى استخدامه في بعض المناطق ويبين أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها أكبر قطاع مصرفي إسلامي بحوالي 1212 مليار دولار في الأصول تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـــ 471 مليار دولار ثم منطقة جنوب شرق آسيا بحوالي 287 مليار دولار.

الجدول 02: توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع والمنطقة (مليار دولار أمريكي 2019– 2021)

المنطقة	أصول البنوك الاسلامية		الصكوك الاسلامية		أصول الصناديق الاسلامية		التكافل (التأمين الإسلامي)		المجموع	
السنة	2019	2021	2019	2021	2019	2021	2019	2021	2019	2021
مجلس التعاون الخليجي	854	1212.5	205	332.3	36	46	12	12.7	1228	1603.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	584	471.1	19	26.9	17	22	11	5.6	684	531.6
جنوب شرق آسيا	241	287.5	303	390.3	27	37.5	3	4.7	670	720
افريقيا	34	58.2	2	1.8	2	4	1	0.6	43	64.6
الدول الأخرى	53	68.8	15	24.4	21	45.1	1	0.7	116	139
المجموع	1766	2104.1	544	775.7	103	154.6	28	24.3	2741	3058.7

Source: Islamic Financial Services Board (2020, 2022)، Islamic Financial Services Industry Stability Report. www.ifsb.org/

كذلك الأمر بالنسبة إلى صناديق الاستثمار الاسلامية ففي سنة 2020 فلقد بلغت أصول صناديق الاستثمار الاسلامية 143.7 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 5.35% من إجمالي صناعة الخدمات المالية الاسلامية، كما نجد أن أسواق المال الإسلامية بدأت في النمو بإصدار مختلف الصكوك وبعملات مختلفة كما هو موضح في الشكلين الموالين:

الشكل 01: عملات اصدارات الصكوك 2020

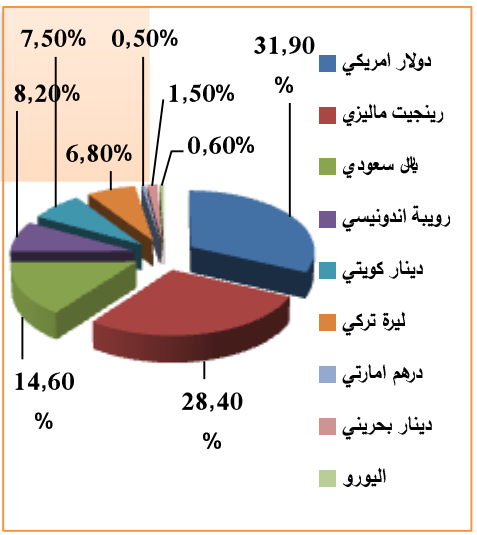

Source: IFSB- IIFM 2020

الشكل 02: هياكل اصدارات الصكوك 2020

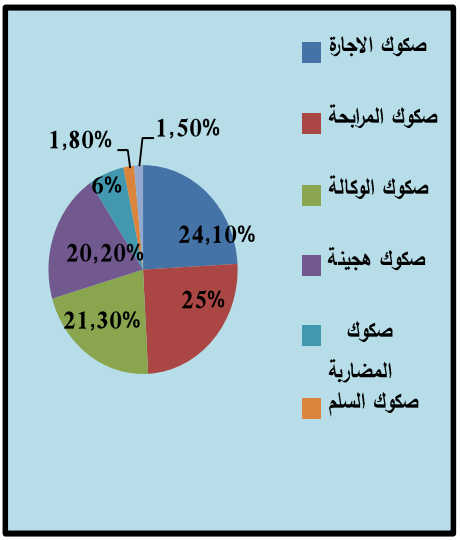

Source: Islamic Banking: studies in Accounting and management

حيث نلاحظ من الشكلين السابقين استحواذ عملة الدولار الأمريكي والعملة المحلية السعودية والماليزية على حجم اصدارات الصكوك المحلية، بالإضافة إلى تركز إصدارات الصكوك في كل من صكوك المرابحة والإجارة والوكالة والصكوك الهجينة بنسب متقاربة فيما تبقى الصكوك الأخرى مثل صكوك المضاربة والمشاركة والسلم بنسب ضئيلة.

3. مدخل للتنمية الاقتصادية

يعبر مفهوم التنمية على الكثير من الدلالات والمعاني وفي الكثير من المجالات المختلفة التي تهتم بالفرد والدولة على حد سواء.

1.3 تعريف التنمية الاقتصادية

عرفت التنمية على أنها: العملية الهادفة التي تتكامل فيها كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى أوضاع أفضل ومحاولة القضاء على التخلف واستئصال أسبابه، بما يمكن من رفع مستوى الدخل الوطني.

أما التنمية من المنظور الاسلامي تعني: عملية تطور وتغيير قدر الامكان نحو الأحسن، وبشكل مستمر وشامل لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر ضمن تعاون إقليمي وتكامل بين الدول، بعيدا عن أي نوع من أنواع التبعية[9]، وتعتمد التنمية الاسلامية على بعدين أساسين هما[10]:

- ◊ **البعد الاجتماعي**: الذي يتمثل في التصور الإسلامي للمسألة الاجتماعية وهي المسألة التي تتحد عندها العناصر الأساسية الثلاثة وهي: الإنسان والمجتمع، العمل والإنفاق، الحلال والحرام.
- ◊ **البعد الاقتصادي**: يتمثل في التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية التي تتحد عندها العناصر الثلاثة وهي كالتالي: الموارد والإنتاج، الحاجة والإشباع، التوزيع والتوازن.

و معنى ذلك أن الإسلام ينظر للتنمية على أنها تقوم على الأسس الآتية:

- أن الإسلام يأمر بالعمل والإنتاج من أجل عمارة الأرض وهي أمر شرعي.
- يعتبر دور الدولة في عملية التنمية ضرورة حتمية.
- إن التنمية تضمن العدالة في توزيع ثمار عملية النمو.

وأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تغيير في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو إيجاد مؤسسات جديدة، ومن أهمها المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع باعتبارها قنوات لتوجيه هذه الموارد نحو أوجه الاستثمار المختلفة.

ISSN : 2716-9502
ص 82-108

ويري مفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية هي كل تنمية تهدف إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية[11]:

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد؛
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لخدمة الفرد والمجتمع؛
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان؛
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

ومنه يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن قياس لأداء القطاع الاقتصادي باستخدام عدة آليات ومؤشرات، والعمل على انتقال الوضع الاقتصادي من حالة إلى حالة أخرى أحسن.

2.3 أهداف التنمية الاقتصادية: تهدف التنمية الاقتصادية بصفة أساسية إلى تحسين الأداء الفعلي في الأسواق المالية العالمية، إلى أنها تعمل على تفعيل وتطوير القطاعات الانتاجية والاقتصادية داخل الدولة وذلك من خلال ما يلي[12]:

- **زيادة الدخل القومي:** إن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.
- **رفع مستوي المعيشة:** حيث أنه لا يمكن تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوي معيشة السكان.
- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، نجد تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.
- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** نعني ذلك عدم قدرة البلاد الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواءا كانت تعتمد على الزراعة فقط،

والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع، مما يشكل خطرا على استقرار الحياة الاقتصادية، لذالك يجب إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

أما بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في الإسلام فهي تهدف إضافة للهدف المادي إلى إقامة مجتمع واعي ومتشبع بأسس وتعاليم الدين الاسلامي في تحقيق ذلك، فيمكن أن نقول أنها تهدف إلى هدفان رئيسان هما[13]:

- **هدف اقتصادي:** وهو عبارة عن هدف مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية بما يحقق الرخاء والرفاهية الاقتصادية سواء للفرد أو المجتمع؛
- **هدف إنساني:** ويتمثل في استخدام ما نتج عن التقدم الاقتصادي لنشر مبادئ وقيم وتعاليم الدين الاسلامي.

3.3 مؤشرات التنمية الاقتصادية: والتي تعني مجموعة الاحصائيات والبيانات الاقتصادية التي تصدر بصفة دورية من طرف الحكومات بهدف قياس أداء القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، كما تساهم هذه المؤشرات في تقييم وقياس النمو الاقتصادي للدولة، والتي يمكن ذكر أهمها[14]:

أ. **المؤشرات الاجتماعية:** تعني توفير الظروف للدول والأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق:

- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية هما: نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والأفقر فيه.
- الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة، العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية؛

- التعليم: الذي يعد أهم سبيل لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم، ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول نجد نسبة الأمية، ومدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم، ونسبة إنفاق الدول على التعليم والبحث العلمي.
- معدل البطالة: وهي نسبة الأفراد العاطلين الراغبين في العمل ولا يجدون فرص عمل مناسبة لهم.
- السكن والسكان، حيث يؤثر النمو السكاني السريع، وهجرة سكان الريف المدن في تحقيق تنمية مستدامة وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمراني للدول، وتم اعتماد مؤشرين: (معدل النمو السكاني، ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية) .
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي، ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

ب. **المؤشرات الاقتصادية:** وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الانتاج والاستهلاك في الدول ومنها:

- **البنية الاقتصادية:** حيث يتم تقييم الأداء الاقتصادي للدول من خلال: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي، والميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.

ت. **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** حيث تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج غير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى، وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك

بمؤشرات: مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، ومعدل استهلاك الفرد الطاقة، ...

ث. **المؤشرات المؤسسية:** وتشمل:

- **الإطار المؤسسي:** ويشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع إستراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة.
- قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

4. دور التمويل الاسلامي في دعم مسار التنمية الاقتصادية

لقد اهتم القائمون على البنوك الاسلامية ومؤسسات التمويل الاسلامي بالفرد المسلم، لذلك سارعت هذه المؤسسات في وضع خطط واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التقدم الاجتماعي في الدول الاسلامية، كما تقوم هذه المؤسسات بتقديم عدة خدمات من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية مثل: تمويل المشاريع، تمويل مختلف القطاعات كالزراعة والتجارة والخدمات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى والأسواق المالية الاسلامية[15].

1.4 إمكانيات البنوك الإسلامية للمساهمة في التنمية: نقدم فيما يلي أربعة فروض في صالح البنوك الإسلامية وقدرتها على الإسهام الفاعل في التنمية، وهذه الفروض هي[16]:

أ. **أن المؤسسة المصرفية الإسلامية من حيث أنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار:** حيث أن آلية المشاركة التي تعمل بها تعني أنها ليست مؤسسة وسيطة بين المدخرين كفريق مستقل، والمستثمرين كفريق آخر، كما هو الحال في البنوك التجارية، وإنما هي مؤسسة وسيطة بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم بالمشاركة ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلا لمشروعاتهم الاستثمارية، وبينما ينتظر المدخرون من البنوك التجارية "فائدة" على أموالهم فإن

المدخرين المستثمرين ينتظرون عائدا على أموالهم نتيجة استثمارها، والعائد على الاستثمار "ربح" يتحدد مقداره تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي، والذي يمكن أن يكون منخفضا أو مرتفعا.

ب. **أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** إن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على ممارسات ذات كفاءة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، أصبحت أكثر كفاءة، واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى وضع الاستخدام الأمثل لها، وإن البنك الإسلامي لن يمتنع عن تمويل مشروع ناشئ أو مشروع صغير إذا تبين من دراسته له أحقيته في التمويل على أساس إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه، وذلك على عكس البنك الربوي.

ت. **وأنها بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي بشكل عادل خلال عملية التنمية:** إن النظام التنموي في الإسلام يضع سلم الأولويات حيث ينتقل من الضروري إلى التحسيني حتى يصل بحياة المجتمع إلى أعلى مستوياتها، فهو لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية وإنما يعتمد على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته[17]، لذلك فإن المصرفية الإسلامية تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، ومن ثم فتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية.

ث. **إنها تشجع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوي:** إن قيام البنوك الإسلامية واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، وإنما أيضا في تنمية السلوك الإيجابي للأفراد الذي يلزم حتما لتنمية

ISSN : 2716-9502
ص 82-108

اقتصادية صحيحة؛ ذلك لأن المشاركة حينما تؤخذ بحقها تعني أن اثنين يفكران معا في القرار ويتحملان معا مسؤوليته، وليس واحدا فقط هو الذي يفكر ويتحمل المسؤولية.

2.4 دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية:

حيث ومن خلال تخصيص الموارد في إطار الشريعة واعتبار النقود وسيلة للتبادل وليست سلعة كل ذلك من أجل تحول رأس المال وفوائضه إلى رأس مال منتج من خلال مختلف أدوات الاستثمار والمتمثلة في صيغ التمويل المختلفة كالمضاربة والمشاركة، وهذا ما يمكنها من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق التوازن في الثروات والوصول إلى تنمية إقتصادية شاملة وإعمار الأرض[18]، وذلك عن طريق الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها البنوك الاسلامية من خلال عمليات الاقراض أو من صندوق الزكاة والوقف، وبالتالي زيادة الانتاجية وتوفير مناصب عمل أكثر، كما تساعد صيغ التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- زيادة إنتاجية العامل وتحقيق عوائد مناسبة؛
- توسيع قاعدة المنتجين وتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر؛
- العدالة الاجتماعية في التوزيع والارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا؛
- زيادة الاستثمار وتنويعه؛
- الحد من التضخم وارتفاع الأسعار؛
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والحد من التبعية؛
- حسن تخصيص الموارد.

5. عرض تجربة التمويل الاسلامي الأصغر في السودان

تعتبر السودان من أوائل الدول التي اعتمدت التمويل الاسلامي الأصغر في تمويل المشاريع للفئات ذات الدخل المحدود لذلك قامت بإنشاء عدة مؤسسات خاصة للتمويل الأصغر ومتناهي الصغر في البلد.

1.5 نشأة التمويل الاسلامي الأصغر في السودان

ISSN : 2716-9502
ص 82-108

لقد بدأ الاهتمام بالتمويل الاسلامي الأصغر بالسودان منذ بداية السبعينات وذلك من خلال إنشاء بنك الادخار والتنمية الاجتماعية سنة 1974، ثم بدأ في الانتشار وظهور عدة مؤسسات مالية مهتمة بالتمويل الاسلامي الأصغر وتقديم مختلف الخدمات المالية للعائلات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود،فظهر البنك الزراعي وبنك فيصل الاسلامي سنة 1979، ليليه ظهور البنك الاسلامي السوداني سنة 1983، وهكذا بدأ هذا النوع من التمويل في التوسع حتى حظي باهتمام السلطة المالية بالسودان، والتي قامت بتوفير البيئة المناسبة لتطوير وتنمية التمويل الاسلامي الأصغر، وقامت بإصدار هدة لائحات وقوانين منظمة له، وعملاً بأحكام المادة (60) (1) من قانون تنظيم العمل المصرفي لســـنة 2004، أصدر مجلس إدارة بنك السودان المركزي لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، والتي تضم عدة محاور معرفة ومنظمة لعمل التمويل الأصغر، حيث جاء في اللائحة تعريف للتمويل الأصغر والذي يقصد به كل تسهيل مالي أو عيني ممـــــنوح للفقير النشط اقتصاديا أو لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصاديا وفقاَ لما يقرره البنك بحسب أحكام الشريعة الإسلامية. كما قام البنك المركزي بتحديد الخدمات المالية التي يمكن للتمويل الاسلامي الأصغر القيام بها مثل: منح التمويل، الادخار، التأمين، التخزين، التسويق، وغيرها من الخدمات تقدم لعميل التمويل الأصغر[19].

2.5 الجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان: نجد هناك عدة مؤسسات مالية تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان نذكر أهمها فيما يلي[20]:

أ. **القطاع المصرفي:** حيث يضم القطاع المصرفي في السودان 38 بنك موزعة بين بنوك تجارية ومتخصصة سواء بنوك خاصة أو حكومية وتستهدف البنوك المتخصصة قطاعات خاصة من أجل التنمية الاجتماعية والزراعة والمصادر الحيوانية والتنمية الصناعية، كذلك نجد أن معظم البنوك السودانية بدأت في تقديم خدمات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر منذ بداية التسعينات ثم أخذت تتوسع لتغطي معظم القطاعات الإنتاجية في البلد، كذلك خصصت نسبة معينة من سقف التمويل السنوي لكل بنك للتمويل الأصغر يقدم لأصحاب المهن والحرف وصغار التجار والمنتجين.

ب. **مؤسسات التمويل الأصغر:** ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 38 مؤسسة في عام2017 إلى 44 مؤسسة في عام 2018، مع ارتفاع حجم التمويل الأصغر بالمصارف من 6197 مليون جنيه بنهاية عام 2017 إلى 8797.54 مليون جنيه بنهاية عام 2018، كذلك نجد أن المؤسسات والمنظمات والبنوك التجارية المتخصصة تلعب دوراً كبيراً في تقديم خدمات التمويل الأصغر للفئات المستهدفة والإسهام في الناتج القومي المحلي وتوظيف المدخرات والمساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة ومكافحة الفقر.

ت. **المنظمات المجتمعية وغير الحكومية:** معظم التمويل متناهي الصغر تم تقديمه حتى الوقت الراهن من خلال المنظمات المجتمعية وغير الحكومية فهي تركز في عملياتها على القواعد المجتمعية أكثر من مؤسسات التمويل الرسمي وهي تعمل مباشرة في المجتمعات ومع المؤسسات المجتمعية الأخرى وتطبق أدوات مرنة في استخدام التمويل كآلية للقضاء على الفقر.

ث. **الصناديق الاجتماعية:** هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان والتي تقدم الدعم للفقراء والأفراد الأقل دخلا بما فيها النساء وكبار السن والطلبة والخريجين وفي حين تستقطع المنح والدعم حجماً كبيراً من موارد الصناديق الاجتماعية فهناك صندوقين بدأ أنشطتهما في التمويل متناهي الصغر بين 1991 و2000 وهما صندوق أصحاب المعاشات ومشروع تشغيل الخريجين.

ج. **مشروعات التنمية الريفية:** الهدف العام لهذه المشروعات هو تحسين مستويات المعيشة ودخول المقيمين الفقراء في المجتمعات الريفية الذين يعانون من الجفاف أو الكوارث الطبيعية، وهي تستهدف قطاعات محددة من العملاء وفقا لخطط عملها.

3.5 تطور التمويل الإسلامي الأصغر بالسودان: يمكن تحليل تطور التمويل الاسلامي الأصغر بالسودان من خلال إلقاء نظرة على بعض المؤشرات الخاصة به، حيث نلاحظ من

خلال الجدول الموالي الارتفاع المستمر في عدد مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في السودان على مر عدة سنوات متتالية ومنذ 2012 إلى غاية 2020 حيث نجد انخفاض في عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر من 46 مؤسسة بنهاية العام 2019 إلى 45 مؤسسة بنهاية العام 2020 نتيجة لتصفية مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر.

جدول رقم 03: تطور عدد مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر 2012-2020

السنة	عدد مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر
2012	12
2013	25
2014	30
2015	32
2016	34
2017	38
2018	44
2019	46
2020	45

المصدر: تقارير البنك المركزي السوداني لسنوات 2012-2020.

كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 2,020 مليون جنيه بنهاية عام 2019 إلى 2,879 مليون جنيه بنهاية عام 2020 أي بمعدل 42.5%، وفسر ذلك بزيادة حجم التمويل المُقدم من البنوك لمؤسسات التمويل الأصغر، بالإضافة إلى إرتفاع متوسط القرض الممنوح للعملاء، وذلك نتيجة لقرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية.

كما نجد أن عدد عملاء التمويل الأصغر النشطين بالمصارف والمؤسسات قد انخفض من 399,496 عميل بنهاية العام 2019 إلى 262.357 عميل بنهاية العام 2020، أي بنسبة 34.3 %، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلي جائحة كورونا، بالإضافة إلى عدم تلبية مبلغ التمويل الأصغر الممنوح لرغبات العملاء وتقليدية المشروعات الصغيرة وضعف انتشار نوافذ التمويل الأصغر.

ويلاحظ من خلال الجدول الموالي الإرتفاع المتزايد لإجمالي التمويل الأصغر الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الأصغر منذ سنة 2012، وإلى غاية 2019، حيث بلغت أكثر من 3 ملايين جنيه، كذلك الأمر بالنسبة لحجم التمويل الاسلامي الأصغر المقدم من طرف البنوك ولكن بوتيرة بطيئة ولكن بحجم أكبر من مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر، ليصل في سنة 2019 إلى أكثر من 8 ملايين جنيه.

الجدول 04: تطور حجم التمويل الاسلامي الأصغر في السودان 2012-2019

الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنة	حجم التمويل الاسلامي الأصغر	
	البنوك	مؤسسات التمويل الأصغر
2012	2.000.000	117.300
2013	2.400.000	282.000
2014	2.055.000	430.000
2015	2.692.000	624.300
2016	2.914.000	1.252.800
2017	6.197.000	1.343.260
2018	8.797.500	2.472.000
2019	8.916.500	3.490.600

المصدر: تقارير البنك المركزي السوداني لسنوات 2012-2019.

أما في سنة 2020 وفيما يخص التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر بالسودان نلاحظ:

الجدول 05: التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر 2020 الشكل 03: نسبة التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر 2020

الوحدة: مليون جنيه

القطاعات	قيمة التمويل	النسبة
القطاع الزراعي	12.91587	%50
القطاع الخدماتي	5.37647	%21
قطاعات أخرى	5.32729	%21
القطاع التجاري	1.41575	%5

القطاع الصناعي	73493	%3
المجموع	25.770.32	%100

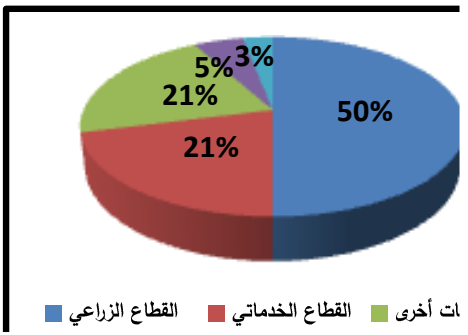

source : https://www.mfu.gov.sd/uploads/2022/05/microfinance-unit-annual-report-2020.

فنلاحظ من خلال الجدول السابق حصول القطاع الزراعي على الجزء الأكبر بأكثر من 12 ألف مليون جنيه بنسبة 50% من إجمالي التمويل الممنوح ثم يليه القطاع الخدماتي ب 5 آلاف مليون جنيه، والتجاري والقطاع الصناعي بنسب متفاوتة.

وأما بالنسبة إلى نوع الصيغ التمويلية المستخدمة في التمويل الاسلامي الأصغر فنجد حسب الجدول الموالي استحواذ صيغة المرابحة على أعلى نسبة على مدار عدة سنوات متتالية ثم تليها صيغة المشاركة والمضاربة على التوالي ثم تأتي بقية الصيغ الأخرى، وهذا ما يمكن تفسيره على أن صيغة المرابحة تكاد تنعدم فيها نسبة المخاطرة بالإضافة إلى ملائمة هذا النوع من الصيغ العملاء وكثرة الطلب عليها دون بقية الصيغ الأخرى، وهذا ما يفسر أهمية صيغة المرابحة في تلبية حاجيات الأفراد والمؤسسات من التمويل.

الجدول 06: تطور نسبة التمويل الاسلامي الأصغر حسب الصيغ

السنة	المضاربة %	المرابحة %	المشاركة %	السلم %	أخرى %
2012	6	51	13	2	28
2013	7	55	15	4	19
2014	7	48	17	4	24
2015	8	47	12	5	28
2016	7	44	13	4	23
2019	4	61.1	5	1.6	
2020	5	83	2	4	4
2021	3	81	1	8	4

المصدر: تقارير البنك المركزي السوداني لسنوات 2012–2021، ,الموقع التالي: **www.mfu.gov.sd**

4.5 جهود بنك السودان المركزي في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر

قام البنك المركزي بالسودان بعدة مجهودات لتطوير وتنمية وضمان استمرارية قطاع التمويل الأصغر فيه والتي يمكن ايجازها فيما يلي[21]:

أ. **السياسات والتنظيم:**

- يستمر البنك المركزي في تطبيق لسياسته والتي تستهدف الوصول لنسبة لا تقل عن 12% من إجمالي المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر، حيث ارتفعت النسبة المنفذة فعليا من 4% خلال عام 2019 لتصل 6.3% عام 2020.
- إصدار البنك المركزي لعدة منشورات تهدف لتفعيل نظم الحوكمة بمؤسسات التمويل الأصغر من خلال توضيح ضوابط قبول الودائع وأسس منح التمويل الأصغر بها.
- إصدار تعميم للمؤسسات برفع سقف التمويل الممنوح إلى 300 ألف جنيه للقطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة.
- بناء قاعدة بيانات شاملة ومحدثة خاصة بجميع مؤسسات وشركات التمويل الأصغر بالسودان.

ب. **الرقابة والإشراف:** من خلال ما يلي:

- تكوين لجان للإشراف على مؤسسات التمويل الأصغر،
- أتمتة كافة الرواجع الدورية التي ترسل لوحدة التمويل الأصغر، وهذا ما يساعد على سهولة ارسالها.
- تدشين النظام المحوسب للتقارير الذكية، وهذا ما يسهل عمليات اتخاذ القرارات وصياغة سياسات جديدة.

ت. **الترويج والدعم الفني:** وذلك من خلال:

- قامت وحدة التمويل الأصغر بإنشاء ورشة عمل خاصة بالقطاع والتي تهدف إلى عرض مشاكل التمويل الأصغر وتحدياته والعمل على اقتراح وإيجاد حلول وتوصيات يتم تطبيقها دعما للقطاع.

- كذلك ومع بداية استخدام نظام التقارير الالكترونية قامت الورشة بإقامة تكوين وتدريب العاملين بمؤسسات التمويل الأصغر بهدف تسهيل التعامل مع النظام الجديد.

ث. **التمويل المباشر**: حيث:

- قامت الوحدة بإبرام سبعة عقود مع ست مؤسسات تمويل أصغر خلال عام 2020 في إطار جهوده الرامية لمنح التمويل بالجملة للمؤسسات العاملة بالقطاع، وقد بلغ إجمالي التمويل الممنوح لهذه المؤسسات ب 68,000,000جنيه.
- قيام المحافظ الولائية لتوفير التمويل لمؤسسات الأصغر في الولايات عبر محافظ من البنوك التجارية وتحت إشراف فروع بنك السودان المركزي خاصة للتمويل الزراعي.
- بلغت المساهمات الرأسمالية للبنك المركزي في مؤسسات التمويل الأصغر 57.5مليون جنيه.

خاتمة:

يعتبر التمويل الاسلامي أحد أهم الوسائل للقيام بالمشروعات الصغيرة وذلك من خلال منح قيم تمويل صغيرة ولكن تستثمر في القطاع الحقيقي الإنتاجي بالفعل، القائم على المشاركة في العمل والأرباح المكتسبة، وبالتالي المساهمة في عجلة التنمية الإقتصادية وتحسين مؤشراتها، عكس التمويل الربوي القائم على معدلات الفائدة، ومن يكسب أكثر، وقد كانت لدولة السودان الأسبقية في تبني فكرة التمويل الاسلامي الأصغر الموجه للعائلات والأفراد ذوي الدخل المحدود، وكسب الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع القطاع المالي الربوي، وبالتالي المساهمة في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

النتائج:

– يعتبر التمويل الإسلامي نوع من أنواع التمويلات الأكثر طلبا في الآونة الأخيرة، ذلك بسبب وعي الأفراد والرغبة في الابتعاد عن التمويل الربوي؛

– تعتبر التنمية الاقتصادية أهم وسيلة للنهوض باقتصاديات الدول وخاصة السائرة في طريق النمو ومسايرة الدول مؤشرات التنمية الاقتصادية في شتى المجالات بالدول المتقدمة؛

– تلعب مؤسسات التمويل الاسلامي عموما والبنوك الاسلامية خصوصا، دورا مهما في عملية التنمية وذلك من خلال صيغ التمويل الاسلامية القائمة على أساس المشاركة والمخاطرة بالأموال في استثمار مباشر وحقيقي كالمشاركة والمضاربة؛

– لقد قامت السودان بتخصيص جزء من التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين والحرفيين، مما أدى إلى تطوره، ولقد أثبت أهميته من خلال الإنشاء المتزايد للمؤسسات المصغرة وهذا ما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة والفقر في البلد.

التهميش:

1 ملالة إيمان: **التمويل الاسلامي الأصغر في السودان – تحربة بنك فيصل الاسلامي**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص: 126.

2 منذر قحف: غسان محمود ابراهيم: **الاقتصاد الاسلامي علم أو وهم**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص: 168–171.

3 ميلود بن مسعودة: **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة باتنة، 2008، ص: 04.

4 Barbara Casu, Claudia Girardone, Philip Molyneux: **Introduction to Banking**, 3 rd edition, pearson, new york, 2022, p:125.

5 حسين محمد سمحان: **أسس العمليات المصرفية الاسلامية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 186.

6 عبد الكريم أحمد قندوز: **التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد: 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص: 11.

7 علي محي الدين القره داغي: **التأمين الاسلامي، دراسة فقهية تأصيلية**، اصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، 2010، ص: 171.

8 عبد الكريم أحمد قندوز: **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019 ص: 92.

9 صليحة عشي، **التنمية المك2ستدامة في المنهج الاسلامي**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، يومي 3 و4 ديسمبر 2012، جامعة قالمة، ص: 140.

10 افتخار محمحد، خميس محمد، أحمد ياسين: **المصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد 31، 2012، ص: 31

11 بوضياف ياسين: التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والثقافية، المجلد 09، العدد 02، المركز الجامعي تسيمسيلت، 2018، ص: 186.

12 ياسين بوضياف: **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشلف، 2016، ص: 187-188.

13 أدهم إبراهيم جلال الدين: **الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية**، ط 01، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص: 18.

14 بوضياف سارة، بوضياف عبد المالك: التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الوادي، 2018، ص: 99-100.

15 أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر: **الصناعة الإسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، بنك البركة الجزائري نموذجا**، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد 06، اكتوبر 2017، ص:86.

16 www.islamonline.net/archive, vue le : 24/05/2022, à 16h10.

17 أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر: **الصناعة الإسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، بنك البركة الجزائري نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص: 87-88.

18 صادق راشد الشمري: **أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 177.

19 https://cbos.gov.sd/ar . Vue le : 02/11/2022, à 22h.

20 دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي: **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجلة التمويل الأصغر، العدد 04، بنك السودان المركزي، ديسمبر 2019، ص: 6 -7.

21 التقرير السنوي لوحدة التمويل الأصغر للعام 2020، وحدة التمويل الأصغر، البنك المركزي السوداني، 2020، ص: 19-20.

قائمة المراجع:

- ملالة إيمان: **التمويل الاسلامي الأصغر في السودان – تجربة بنك فيصل الاسلامي**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- منذر قحف: غسان محمود ابراهيم: **الاقتصاد الاسلامي علم أو وهم**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.

- ميلود بن مسعودة: **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة باتنة، 2008.
- حسين محمد سمحان: **أسس العمليات المصرفية الاسلامية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- عبد الكريم أحمد قندوز: **التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد: 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.
- علي محي الدين القره داغي: **التأمين الاسلامي، دراسة فقهية تأصيلية**، اصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، 2010.
- عبد الكريم أحمد قندوز: **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.
- افتخار محمحد، خميس محمد، أحمد ياسين: **المصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد 31، 2012.
- بوضياف ياسين: التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والثقافية، المجلد 09، العدد 02، المركز الجامعي تسيمسيلت، 2018.
- ياسين بوضياف: **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشلف، 2016.
- أدهم إبراهيم جلال الدين: **الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية**، ط 01، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- بوضياف سارة، بوضياف عبد المالك: التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الوادي، 2018.
- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر: **الصناعة الإسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، بنك البركة الجزائري نموذجا**، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد 06، اكتوبر 2017.
- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر: **الصناعة الإسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، بنك البركة الجزائري نموذجا، مرجع سبق ذكره.
- صادق راشد الشمري: **أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي: **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجلة التمويل الأصغر، العدد 04، بنك السودان المركزي، ديسمبر 2019.

- التقرير السنوي لوحدة التمويل الأصغر للعام 2020، وحدة التمويل الأصغر، البنك المركزي السوداني، 2020.
- صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الاسلامي**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، يومي 3 و4 ديسمبر 2012، جامعة قالمة.
- Barbara Casu, Claudia Girardone, Philip Molyneux: **Introduction to Banking**, 3 rd edition, pearson, new york, 2022.
- www.islamonline.net/archive, vue le : 24/05/2022, à 16h10.
- https://cbos.gov.sd/ar . Vue le : 02/11/2022, à 22h.